التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥

م.م فاطمة محمد غلام

قسم الجغرافية . كلية اللغات والعلوم الانسانية . جامعة كرميان

البريد الإلكتروني Email : Fatima.muhamed@garmian.edu.krd

الكلمات المفتاحية: خانقين ، حالات الطلاق ، التوزيع الجغرافي ، الاسباب الاجتماعية ، الاسباب الاقتصادية.

كيفية اقتباس البحث

غلام، فاطمة محمد ، التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آب ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٨ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Geographical Distribution of Divorce Cases in Khanaqin District for 2025

Fatima Mohammed Ghulam Assistant Lecturer
Department of Geography, Faculty of Languages and Humanities, University of Garmian.

Keywords : Khanaqin , divorce cases, geographical distribution ،Social reasons, economic reasons**.**

How To Cite This Article
Ghulam, Fatima Mohammed , Geographical Distribution of Divorce Cases in Khanaqin District for 2025,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, August 2026,Volume:16, Issue 8.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to map the geographical distribution of divorce cases in the Khanaqin District for the year 2025 by analyzing the spatial variation of this phenomenon across three selected administrative units within the district.. The study begins by calculating the crude divorce rate—which stood at 10.94 cases per 1,000 inhabitants for the district as a whole—and examining its relationship with the population size. It then analyzes the distribution of divorce cases across the administrative units, revealing that the highest divorce rate was recorded in the Khanaqin Center Subdistrict (46.9%), while the lowest rate was recorded in the Al-Sa'diyah Subdistrict (10.9%). It also explains the reasons for this spatial variation. Furthermore, the study addresses the key factors influencing the prevalence of divorce—foremost among them social and economic causes—as well as the impact of social media and other factors such as early marriage and domestic violence. The study aims to provide a clear picture of the divorce situation in the Khanaqin District, thereby assisting

relevant authorities in devising appropriate solutions to curb this phenomenon and foster family stability.

The research adopted the descriptive analytical approach as the appropriate method for studying the phenomenon of divorce and analyzing its geographical distribution. This was done by collecting data or primary indicators obtained in the field from the internal computer records of the personal status courts in (Khanaqin, Jalawla, Al-Saadiya) for the year 2025, as they reflect the overall and realistic movement of divorce cases, which differ from the central statistics due to the time differences in archiving and administratively verifying the data. Then, it was analyzed using laws, shapes, and geographical maps using (ArcGIS or QGIS) programs to reveal the spatial variation between these administrative units and interpret it in light of the social, economic, and demographic factors affecting the phenomenon.

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى دراسة التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥من خلال تحليل التباين المكاني لهذه الظاهرة في ثلاث وحدات إدارية مختارة ضمن القضاء ، تبدأ الدراسة بحساب معدل الطلاق الخام وبيان علاقته بعدد السكان وقد بلغت (١٠.٩٤) حالة طلاق لكل الف نسمة من السكان على مستوى منطقة الدراسة ،ومن ثم تحليل توزيع حالات الطلاق على مستوى الوحدات الإدارية وبينت ان اعلى نسبة طلاق سجلتها ناحية المركز خانقين بلغت (٤٦,٩%) وادنى نسبة سجلتها ناحية السعدية بلغت (١٠,٩%) وكذلك تفسير اسباب هذا التباين المكاني ، كما تتناول الدراسة أبرز الاسباب او العوامل المؤثرة في انتشار الطلاق وفي مقدمتها الاسباب الاجتماعية والاسباب الاقتصادية أضافة الى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وبعض العوامل الاخرى المتمثلة بالزواج المبكر والعنف الأسري ،وتسعى الدراسة الى تقديم صورة واضحة عن واقع الطلاق في قضاء خانقين بما يسهم في دعم الجهات المعنية في وضع معالجات مناسبة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز الاستقرار الأسري .

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لدراسة ظاهرة الطلاق وتحليل توزيعها الجغرافي وذلك من خلال جمع البيانات او المؤشرات الأولية المستحصلة ميدانياً من سجلات الحاسبة الداخلية لمحاكم الاحوال الشخصية في (خانقين ، جلولاء، السعدية) لعام ٢٠٢٥ لكونها تعكس الحركة الكلية والواقعية لحالات الطلاق والتي تختلف عن الإحصاءات المركزية نتيجة الفوارق الزمنية في أرشفة البيانات وتدقيقها أدارياً، ومن ثم تحليلها باستخدام القوانين والاشكال والخرائط الجغرافية باستخدام برامج (ArcGIS أو

QGIS) للكشف عن التباين المكاني بين هذه الوحدات الإدارية ، وتفسيره في ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المؤثرة في الظاهرة .

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥

المبحث الاول

المقدمة :

تعد الأسرة النواة الاساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع أذ تؤدي دوراً مهما في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوازن السكاني من خلال تكوين الأجيال والمحافظة على استمرارية المجتمع ويعد الزواج الركيزة التي تستند إليها الأسرة فهو العلاقة الشرعية والقانونية التي تنظم حياة الزوجين وتحدد حقوقهما وواجباتهما بما يحقق التماسك الأسري والاستقرار الاجتماعي .وقد أشار الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز الى المكانة العظيمة للزواج وأهميته في تحقيق الاستقرار الأسري، فقال تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (سورة الروم :٢١) ،حيث تؤكد الاية الكريمة ان العلاقة الزوجية تقوم على السكن والمودة والرحمة إلا ان هذه العلاقة قد تواجه العديد من المشكلات والخلافات الي تؤدي في بعض الاحيان الى انتهائها بالطلاق ، والطلاق من الظواهر والمشاكل السكانية التي اخذت تشهد تزايداً ملحوظاً في العديد من المجتمعات الامر الذي جعلها محط اهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات ولا سيما جغرافية السكان . ولا تقتصر ظاهرة الطلاق على كونها قضية اجتماعية أو قانونية فحسب بل تمتد اثارها الى الجوانب السكانية والاقتصادية والنفسية ، لما تتركه من انعكاسات على حجم الأسرة وتركيبها واستقرارها ،كما ان تباين معدلات الطلاق بين المناطق يعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يجعل دراستها من منظور جغرافي أمراً ضرورياً لفهم طبيعة انتشارها والعوامل المؤثرة فيها.

ويعد قضاء خانقين من الاقضية التي تتميز بتنوعها السكاني وتباين خصائصها بين مركز القضاء والنواحي التابعة له(منطقة الدراسة) مما يجعل دراسة ظاهرة الطلاق فيه ذات أهمية علمية لما توفره من معلومات عن واقع الأسرة في مختلف النواحي ، فضلاً عن إظهار الاختلافات المكانية في حجم الظاهرة وأسبابها ، وانطلاقاً من ذلك يتناول هذا البحث دراسة أعداد حالات الطلاق وربطها بعدد السكان وحساب معدل الطلاق الخام وتحليل توزيعها بين الوحدات الادارية ، فضلاً عن بيان أبرز الأسباب المؤدية الى وقوع الطلاق بهدف الوصول الى نتائج وتوصيات تسهم في التقليل من حجم الظاهرة واثارها .

الاطار النظري :

اولاَ: مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بالنقاط التالية:.

١-ما واقع التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥؟

٢- ما اثر التباين في الحجم السكاني والكثافة السكانية على التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥.

٣-ما العوامل التي تؤدي الى تباين التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق؟

ثانياَ: فرضية البحث

١-يوجد تباين مكاني في التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥.

٢-يعد التباين في الحجم السكاني والكثافة السكانية الدافع والمسبب الرئيس وراء التباين المكاني لتوزيع حالات الطلاق لعام ٢٠٢٥.

٣-هناك العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤدي الى تباين التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في القضاء .

ثالثاَ :أهداف البحث

١-التعرف على واقع حالات الطلاق في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٥.

٢-تحليل التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في منطقة الدراسة.

٣-بيان التباين المكاني لحالات الطلاق بين الوحدات الإدارية .

٤-معرفة أهم الاسباب التي توثر في ارتفاع وانخفاض معدلات الطلاق.

رابعاَ: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لدراسة ظاهرة الطلاق وتحليل توزيعها الجغرافي وذلك من خلال جمع البيانات او المؤشرات الأولية المستحصلة ميدانياً من سجلات الحاسبة الداخلية لمحاكم الاحوال الشخصية في (خانقين ، جلولاء، السعدية) لعام ٢٠٢٥ لكونها تعكس الحركة الكلية والواقعية لحالات الطلاق والتي تختلف عن الإحصاءات المركزية نتيجة الفوارق الزمنية في أرشفة البيانات وتدقيقها أدارياً، ومن ثم تحليلها باستخدام القوانين والاشكال والخرائط الجغرافية باستخدام برامج (ArcGIS أو QGIS) للكشف عن التباين المكاني بين هذه الوحدات الإدارية ، وتفسيره في ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المؤثرة في الظاهرة .

خامساَ : اهمية البحث

تأتي أهمية هذا الموضع ودراسته على مستوى قضاء خانقين باعتبارها ظاهرة منتشرة بشكل متزايد وتنبع اهميته من التزايد المتسارع في حالات الطلاق لذلك لابد من التعرف على هذه الظاهرة وكيفية توزيعها على الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة ومعرفة أهم الاسباب المؤثرة فيها لأجل تقليلها ووضع المعالجات الازمة لها .

سادساَ: حدود البحث

وتتكون منطقة الدراسة من النواحي الادارية الاتية (مركز قضاء خانقين ، جلولاء ، السعدية) ويعتبر قضاء خانقين أحد اقضية محافظة ديالى وتتمثل الحدود المكانية لها من جهة الشمال قضاء كلار ضمن محافظة السليمانية في اقليم كردستان ، ومن جهة الشرق والشمال الشرقي لها حدود مشتركة مع الجارة أيران وتحده من الغرب قضاء كفري واما من جهة الجنوب والجنوب الشرقي تحده قضاء المقدادية (شهربان) وقضاء مندلي ضمن محافظة ديالى،وبالنسبة للموقع الفلكي فأنه يقع بين دائرتي عرض (٣٣°٥٦´٣٨ ″–٣٥ °٠٦ ´٤٠ ″)شمالاً ،وخطي طول ((٤٤°، ٥٠ ´١٠ ″–٤٥ °٤٦ ´ ٤٤ ″) شرقاً ينظر خارطة رقم (١) . بينما حدود الدراسة الزمنية فتتمثل بعام ٢٠٢٥.

خريطة رقم (١)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة لمحافظة ديالى واقليم كردستان والعراق

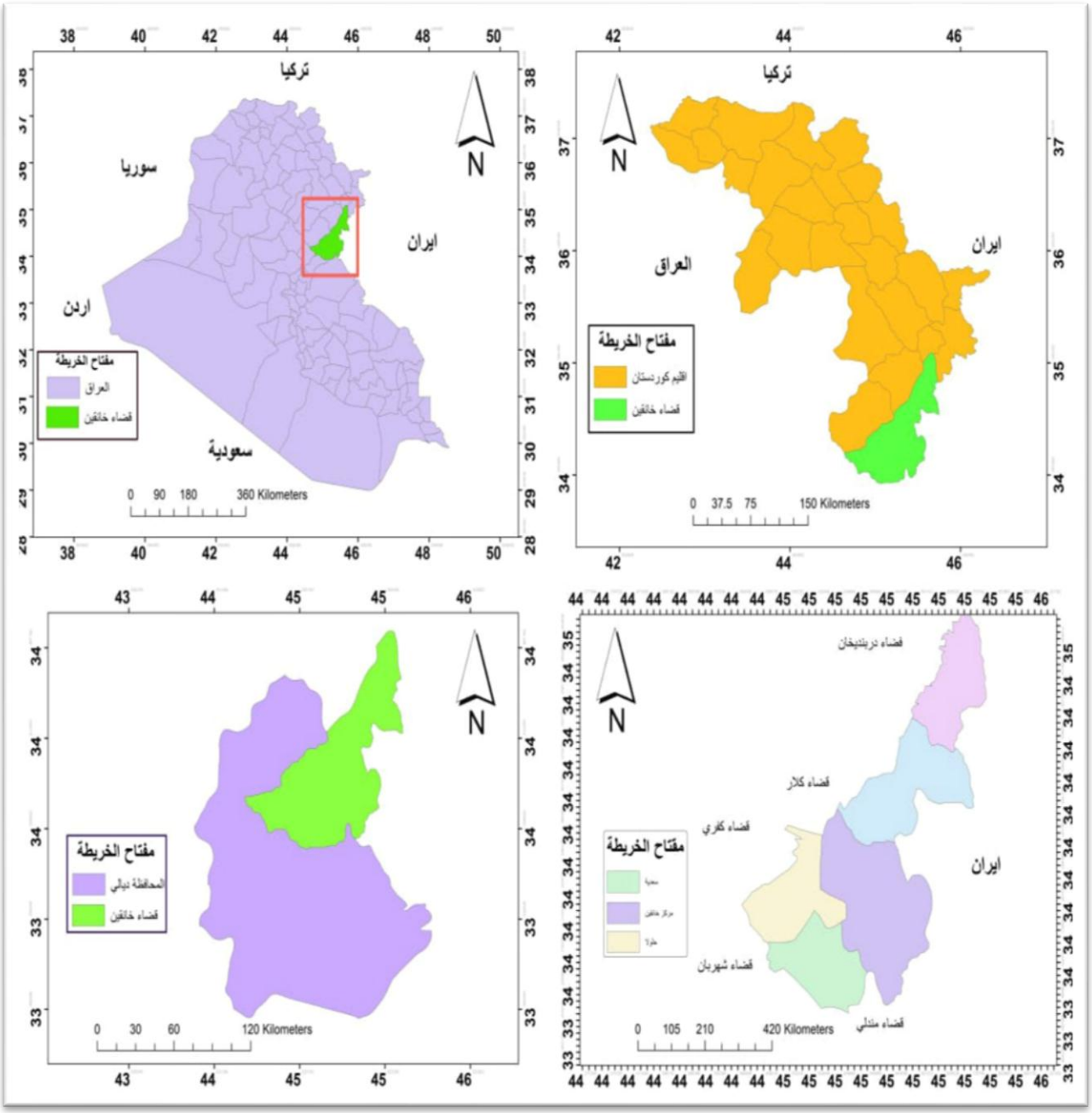

المصدر/ من عمل الباحث اعتماداً على ١-وزارة التخطيط ، الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية واقليم كردستان ومحافظة ديالى ، لسنة ٢٠١٧ باستخدام برنامج (Arc Gis10.8).

٢-خريطة قضاء خانقين ، مديرية بلدية خانقين ، قسم المساحة ٢٠٢٣ باستخدام برنامج (Arc Gis10.8)

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في قضاء خانقين

مفهوم الطلاق

يعرف الطلاق في اللغة العربية بأنه رفع القيد حسياً او معنوياً، اي رفع الارتباط الحاصل والانفصال بين الزوجين ، والتعريف الفقهي للطلاق هو رفع القيد أو ازالة حكم النكاح فالطلاق اذا كان بائناً او رفع القيد في المال اذا كان الطلاق رجعياً ، اما بالنسبة للتعريف القانوني للطلاق فهو طريقة قانونية لانفكاك الزواج وانتهاء المدة الزوجية الحاصلة بين الطرفين اثر حكم قضائي يصدر بناءَ على طلب احداهما او كليهما لأي سبب من الاسباب التي حددها القانون العراقي النافذ[١].

العوامل المؤثرة في حالات الطلاق :

بدأت حالات الطلاق في المجتمع العراقي ترتفع بنسق تصاعدي لم يشهده في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣ ، الطلاق عادة لا يحدث نتيجة عامل واحد وانما هناك عده عوامل متداخلة تؤدي الى حدوث الطلاق فمنها النفسية والاجتماعية والاقتصادية ومنها فتور الحياة العاطفية مما يؤدي الى صراع في الاسرة ، وعدم توفر المواد الاقتصادية الكافية للأسرة، عدم وجود تعاون بين الزوجين في النواحي الاقتصادية ،عدم وجود مسئولية التنشئة الاجتماعية ، كما ان موضوع الانجاب سواء بالعدد او التوقيت يشكل مجالاً للصراع بين الزوجين ، ايضاً صراع الادوار الذي يتسلل الى الحياة الزوجية ، ويبدو ذلك في تذمر احد الزوجين من حياته الجديدة ،عدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها وكذلك سوء المعاملة للزوجة وهكذا سوء الاختيار من البداية ، التباين في المستوى التعليمي والانسجام الثقافي ، وضعف شخصية الزوج ايضاً التقصير في تلبية احتياجات الاسرة ، الفرق بين واقع المستوى لأسرة الزوجة قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجها ،وهكذا عامل الزواج المبكر من الاسباب الرئيسية لزيادة حالات الطلاق ، تدخل الاهل في حياة الزوجين خاصة في حالة الإقامة مه اهل الزوج ، عدم توافق الجنسي بين الزوجين ، وجود اضطرابات نفسية لدى احد الزوجين، الغيرة المفرطة ، ايضاً عقم احد الزوجين [٢].وهذه كلها عوامل واسباب سوف نتطرق لها لاحقاً بالتفصيل .

معدل حالات الطلاق لمنطقة الدراسة في قضاء خانقين :

يتطلب تحليل ظاهرة الطلاق الاعتماد على مؤشرات إحصائية تعكس حجمها الحقيقي بعيداً عن الاعداد المطلقة ، إذ ان المقارنة بين المناطق أو السنوات لا تكون دقيقة إلا بالأسناد إلى المعدلات الديموغرافية التي تأخذ حجم السكان في الحسبان لذلك يعد معدل الطلاق الخام من

أبرز المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ، وقد اعتمدنا على هذا المعدل لأنه لا يختص بفئة سكانية معينة وانما يشمل مجموع السكان . وكذلك يعد من ابسط المقاييس المستعملة في حساب حالات الطلاق.

ويعرف هذا المقياس في منطقة او دولة ما في سنة معينة او فترة زمنية معينة بعدد حالات الطلاق (وليس عدد المطلقين المطلقات) لكل ١٠٠٠ من السكان في هذه المنطقة او للدولة في تلك السنة او للفترة الزمنية ويقاس بهذا القانون الأتي[٣] .

$$\text{معدل حالات الطلاق} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

يتبين من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) وجود تباين مكاني في مستوى انتشار الطلاق بين الوحدات الإدارية في قضاء خانقين فقد بلغ المعدل الطلاق الخام لمنطقة الدراسة (١٠.٩٤) حالة طلاق لكل الف نسمة ، أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد سجلت ناحية جلولاء أعلى معدل للطلاق الخام بلغ (١٢.٨٤) حالة لكل ألف نسمة ،مما يشير إلى أن هذه الناحية تمثل أعلى مستوى لانتشار الطلاق فيها مقارنة ببقية الوحدات الإدارية . وجاءت مركز قضاء خانقين في المرتبة الثانية بمعدل بلغ (١٠.٥٣) حالة لكل ألف نسمة وهو معدل يقل عن ناحية جلولاء ، كونها المركز الإداري للقضاء وتضم أكبر تجمع سكاني الأمر الذي ينعكس في ارتفاع العدد المطلق لحالات الطلاق ، إلا ان اعتماد المعدل بدلاً من العدد المطلق يظهر أن مستوى انتشار حالات الطلاق أقل من ناحية جلولاء ، مما يؤكد أهمية استخدام المعدلات الديموغرافية في تقييم الظواهر السكانية إذ تأخذ في الحسبان حجم السكان ولا يقتصر على عدد الحالات المسجلة ، في حين سجلت ناحية السعدية أدنى معدل بلغ (٧.٧٨) حالة لكل ألف نسمة الأمر الذي يعكس انخفاض مستوى انتشار الطلاق فيها مقارنة بالوحدات الإدارية الأخرى ، ويرجع هذا التباين المكاني إلى اختلاف الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بين الوحدات الإدارية وهو ما يؤكده العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن معدلات الطلاق لا تتوزع بصورة متجانسة بين المناطق وانما تختلف تبعاً لخصائص كل وحدة إدارية.

جدول رقم (١)

معدل الطلاق الخام حسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٥

الوحدة الإدارية	عدد حالات الطلاق [١]	عدد السكان [٢]	معدل الطلاق الخام (لكل ١٠٠٠نسمة)
مركز قضاء خانقين	١٣٦٨	١٢٩,٨٨٦	١٠.٥٣
ناحية جلولاء	١٢٣٠	٩٥,٧٧٠	١٢.٨٤
ناحية السعدية	٣١٧	٤٠,٧٣٣	٧.٧٨
مجموع القضاء	٢٩١٥	٢٦٦,٣٨٧	١٠.٩٤

المصدر / من عمل الباحث اعتماداً على : ١- مجلس القضاء الاعلى ، المحاكم الشخصية في (خانقين وجلولاء والسعدية) ، شعبة الاحصاء، سجلات الحاسبة والدعاوى ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٥.

٢- وزارة التخطيط ، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، محافظة ديالى/ دائرة احصاء خانقين ، تقديرات السكان لعام ٢٠٢٥.

شكل رقم(١) يوضح معدل الطلاق الخام حسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٥

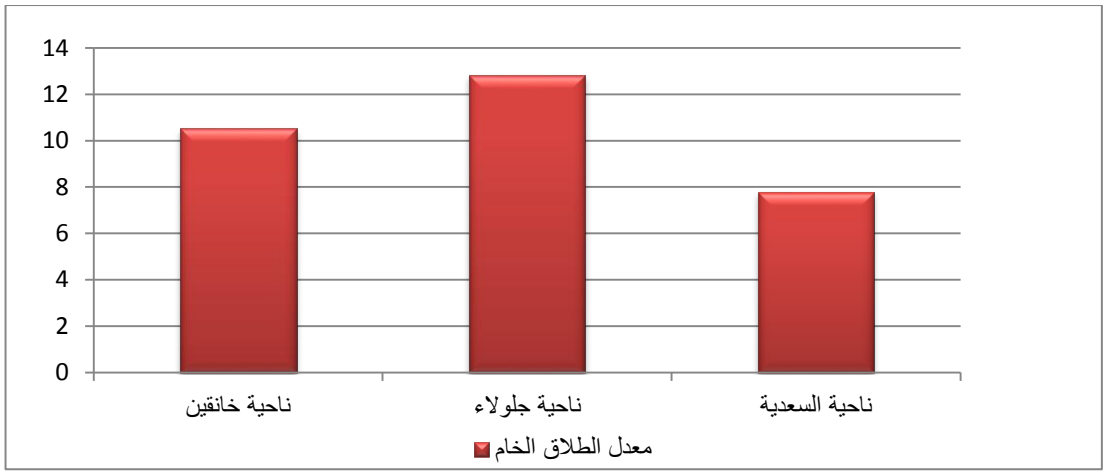

المصدر/ من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق لمنطقة الدراسة في قضاء خانقين:

ان دراسة التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق على مستوى الوحدات الإدارية تعد من الأساسيات في الدراسات السكانية لما لها أهمية في الكشف عن التباين المكاني لهذه الظاهرة وإظهار مدى اختلاف انتشارها داخل منطقة الدراسة ومن خلال هذا التحليل يمكن تحديد الوحدات الإدارية التي تتركز فيها حالات الطلاق والوحدات التي تنخفض فيها وهذا يساعد في تفسير هذا التباين والوقوف على أسبابه.

وتعد ظاهرة الطلاق من المشكلات السكانية التي تستوجب الدراسة والاهتمام لما تتركه من اثار على الأسرة والمجتمع ، ويتبين لنا من الجدول رقم (٢) وخريطة رقم (٢) ان هناك تبايناً مكانيا في توزيع حالات الطلاق بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة ،إذ جاءت مركز قضاء خانقين في المرتبة الأولى بعدد ١٣٦٨ حالة طلاق وبنسبة ٤٦,٩% من إجمالي الحالات البالغ ٢٩١٥حالة وهي نسبة مرتفعة بشكل واضح حيث أن الناحية تمثل البؤرة الرئيسية لحالات الطلاق باعتبارها المركز وتمتاز بثقلها الديموغرافي واتساع حجم التجمعات السكانية فيها فضلاً عن كونها المركز الإداري والخدمي الذي يضم أنشطة اقتصادية واجتماعية متنوعة وتعد منطقة متعددة القوميات وهذا يساهم في تنوع العلاقات الاجتماعية وزيادة حالات الزواج بين مكوناتها المختلفة وربما ينعكس ذلك في ارتفاع احتمالية حدوث حالات الطلاق نتيجة لاختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية بين الأطراف .

إما فيما يخص ناحية جلولاء فقد احتلت المرتبة الثانية بعدد ١٢٣٠ حالة وبنسبة ٤٢,٢% من إجمالي الحالات وهي نسبة قريبة من نسبة ناحية خانقين ، وهذا يثبت لنا ان حالات الطلاق تتركز في النواحي ذات حجم سكاني كبير وهو ما يزيد من حجم التفاعلات الأسرية وما يرافقها من زيادة في المشاكل التي تهدد حياة الزوجين.

وبالنسبة لناحية السعدية فقد سجلت المرتبة الاخيرة بعدد ٣١٧ حالة وبنسبة مئوية ١٠,٩% من إجمالي الحالات ،وهي أدنى نسبة بين الوحدات الإدارية بسبب انخفاض حجم السكان فيها مقارنة بناحيتي خانقين وجلولاء وكذلك اختلاف بعض العادات الاجتماعية والخصائص الديموغرافية والتي تؤثر في حجم حالات الطلاق .ويتضح ان ٨٩,١% من حالات الطلاق تركزت في مركز قضاء خانقين وناحية جلولاء مقابل ١٠,٩% فقط في ناحية السعدية وهذا يوضح تباين مكاني واضح يرتبط بتوزيع السكان والكثافة السكانية ودرجة التحضر ، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل وحدة إدارية وبهذا فأن حجم السكان من العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق داخل القضاء.

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي لأعداد ونسب حالات الطلاق في منطقة الدراسة حسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

الوحدة الإدارية	عدد حالات الطلاق	النسبة المئوية (%)
مركز قضاء خانقين	١٣٦٨	٤٦,٩
ناحية جلولاء	١٢٣٠	٤٢,٢
ناحية السعدية	٣١٧	١٠,٩
مجموع القضاء	٢٩١٥	١٠٠

المصدر: مجلس القضاء الاعلى ، المحاكم الشخصية في (خانقين وجلولاء والسعدية) ، شعبة الاحصاء، سجلات الحاسبة والدعاوى ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٥.

خريطة رقم (٢)

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق على مستوى الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة في قضاء خانقين لعام ٢٠٢٥

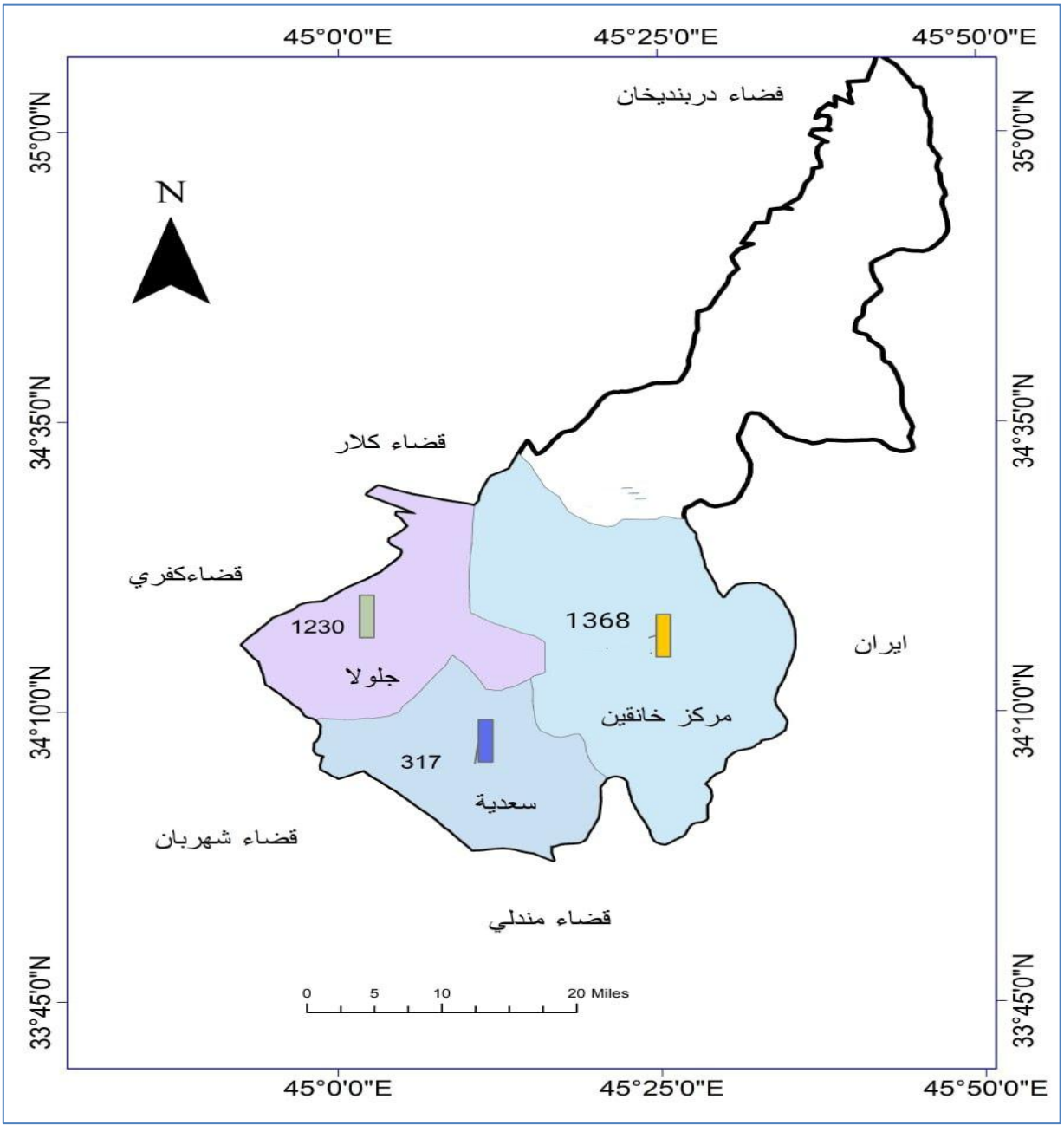

المصدر / من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢).

المبحث الثالث

أسباب الطلاق في قضاء خانقين

تتداخل أسباب الطلاق وتتنوع تبعاً لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية وحتى النفسية التي تحيط بالأسرة ، لذلك يصعب إرجاع هذه الظاهرة إلى عامل واحد كما يختلف درجة تأثير هذه الأسباب من مجتمع إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى لذلك لابد ان يتم تحليلها بصورة علمية للكشف عن أكثرها تأثيراً في ارتفاع معدلات الطلاق وفي ضوء ذلك تتناول هذه الدراسة أبرز الأسباب التي تسهم في حدوث حالات الطلاق . ومن الجدير بالذكر عند دراسة الاسباب المؤدية الى الطلاق في العراق عامة تبين ان ٢٠% من حالات الطلاق سببها تدخل الأهل وان ١٨% من الحالات سببها تعود الى الغيرة والتصادم المستمر بين الزوجات وبين الزوج وان التعامل الاقتصادي كان يشكل ١٥% من اسباب حالات الطلاق وهكذا عامل الإهمال والتقصير بالواجبات الزوجية كان بنسبة ١٥% وعدم الانسجام الجنسي والشذوذ الجنسي بنسبة ١٠% [٤].بمعنى أن الاسباب الاجتماعية هي التي استحوذت على النسبة الاكبر من نسب حالات الطلاق في العراق عامة وفي مقدمة هذه الاسباب:

أولاً : الاسباب الاجتماعية

من بين أهم الاسباب الاجتماعية الزواج بالإكراه او الزواج الاجباري الذي يتم فيه اجبار الزوجين على حياه زوجية مفروضة عليهم أي من دون قناعتهما وغالبا ما يكون لغرض مصلحة مادية او لغرض ارضاء الاقارب اي مصلحة عائلية كزواج اولاد العم على سبيل المثال ولمختلف الأسباب يجبر الزوجين على حياة مليئة بالمشاكل وعدم الانسجام كل واحد منهم يشعر بأنه مجبر على العيش مع شخص مكرهاً عليه وهذا هو الظلم بعينة فمن حق اي شخص ان يختار شريك حياته بحسب ارادته ورغبته هو لا برغبة الاهل والاقارب ودائما ما تكون نتيجة هذا الزواج هو الطلاق وان استمر تستمر معه مشاكلة التي تؤثر بالتالي على الأطفال ومستقبلهم[٥]. وفي كثير من الحالات فأن تعدد الزوجات على الرغم من شرعية هذا النظام في المجتمع الاسلامي الا انه قد يكون سبباً مهماً من بين أسباب حدوث الطلاق ، فالزواج الثاني يسهم من غير شك في انهيار الزواج الاول وذلك بتفاقم المشكلات بين الزوجين نتيجة غياب الزوج أو إهماله لشؤون زوجته الأولى وربما إهماله لأولاده وهذا الأمر يعد إجحافاً وتعسفاً بحق الزوجة حتى ان الاسلام قد وضع قيوداً لتعدد الزوجات مشترطاً العدالة التامة بين الزوجات [٦] . وكذلك انعدام الثقة بين الازواج ففي حالة حصول الشك بينهما في سلوك كل منهما فأنه سبب وجيه في حصول ظاهرة الطلاق وكذلك العيش مع أهل الزوج هو مؤثر في حدوث حالات الطلاق والخيانة الزوجية

لكلا الزوجين فهو سلوك مرفوض من قبل أسرة الزوج والمجتمع كما أن للمستوى الثقافي والعلمي دوراً فعالا في تعامل الزوج والزوجة في حال ان الزوج متعلم والزوجة غير متعلمة من الممكن عدم التفاهم بينهما مما يؤدي الى حدوث المشاكل التي نهايتها الطلاق [٧] .ومن العوامل المؤثرة الاخرى الهجر بدون طلاق الذي يمكن ان يتم عن طريق احد الزوجين يمكن ان يسهم في حدوث الكثير من المشاكل النفسية وبالإضافة الى تدخل أفراد الأسرة في الحياة الزوجية بداعي الاحترام والإرشاد إلى التأثير المباشر في الحياة الخاصة بالزوجين ويؤدي هذا التدخل في كثير من الأحيان إلى إضعاف استقلالية الأسرة الجديدة وعدم امتلاكهم الحرية وبالتالي خلق حالة من التوتر المستمر خاصة إذا كان أحد الزوجين يأخذ بكلام اسرته وربما يؤدي الى الطلاق .نلاحظ من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) ان حالات الطلاق لأسباب اجتماعية جاءت بالمرتبة الاولى على مستوى منطقة الدراسة إذ بلغت (١٠٢٥) حالة الطلاق ، وأما بالنسبة للوحدات الإدارية إذ سجلت مركز قضاء خانقين (٤٨٨)حالة طلاق بنسبة (٤٧,٦%) وتليها ناحية جلولاء بعدد حالات طلاق بلغت (٤١٦) وبنسبة (٤٠,٦%) ،وأخيرا ناحية السعدية سجلت ١٢١ حالة طلاق وبنسبة (١١,٨%) وكما قلنا سابقاً أن ناحية خانقين تتميز بالتنوع الاجتماعي حيث أدى التنوع السكاني فيها الى تعدد العلاقات الاجتماعية وظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية مقارنه بالمناطق الأقل سكاناً بينما ناحية جلولاء تعرضت الى تحولات سكانية سابقة مما أدى الى تغير تركيب المجتمع المحلي فيها وهكذا أثر على توزيع السكان ومستوى التفاعل الاجتماعي ،بينما ناحية السعدية ظهرت بأقل نسبة نتيجة انخفاض عدد السكان فيها حيث ان طبيعة العلاقات بين الأسر هناك هي طبيعة عشائرية ومجتمع منغلق نوعاً ما وربما درجة التحضر يكون بنسبة اقل وبالإضافة الى قلة وجود جودة الحياة المرتبطة بالخدمات والمؤسسات المتطورة .

جدول رقم (٣) حالات الطلاق حسب الوحدات الإدارية والاسباب الرئيسية في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٥

الاسباب / الوحدة الإدارية	اسباب اجتماعية		اسباب اقتصادية		سوء استخدام وسائل التواصل الاجتمـــــاعي (التكنولوجيا)		الزواج المبكر		العنف الأسري		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ناحية خانقين	٤٨٨	٤٧,٦	٤٦٨	٤٩,٤	١٥٧	٤٢,٩	١٢٠	٣٩,٦	١٣٥	٤٩,٥	١٣٦٨	٤٦,٩
ناحية جلولاء	٤١٦	٤٠,٦	٣٩٢	٤١,٣	١٦٩	٤٦,٢	١٤٤	٤٧,٥	١٠٩	٣٩,٩	١٢٣٠	٤٢,٢
ناحية السعدية	١٢١	١١,٨	٨٨	٩,٣	٤٠	١٠,٩	٣٩	١٢,٩	٢٩	١٠,٦	٣١٧	١٠,٩
المجموع	١٠٢٥	١٠٠	٩٤٨	١٠٠	٣٦٦	١٠٠	٣٠٣	١٠٠	٢٧٣	١٠٠	٢٩١٥	١٠٠

المصدر: مجلس القضاء الاعلى ، المحاكم الشخصية في (خانقين وجلولاء والسعدية) ، شعبة الاحصاء، سجلات الحاسبة والدعاوى ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٥.

الشكل رقم (٢) حالات الطلاق حسب الوحدات الإدارية والاسباب الرئيسية في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٥

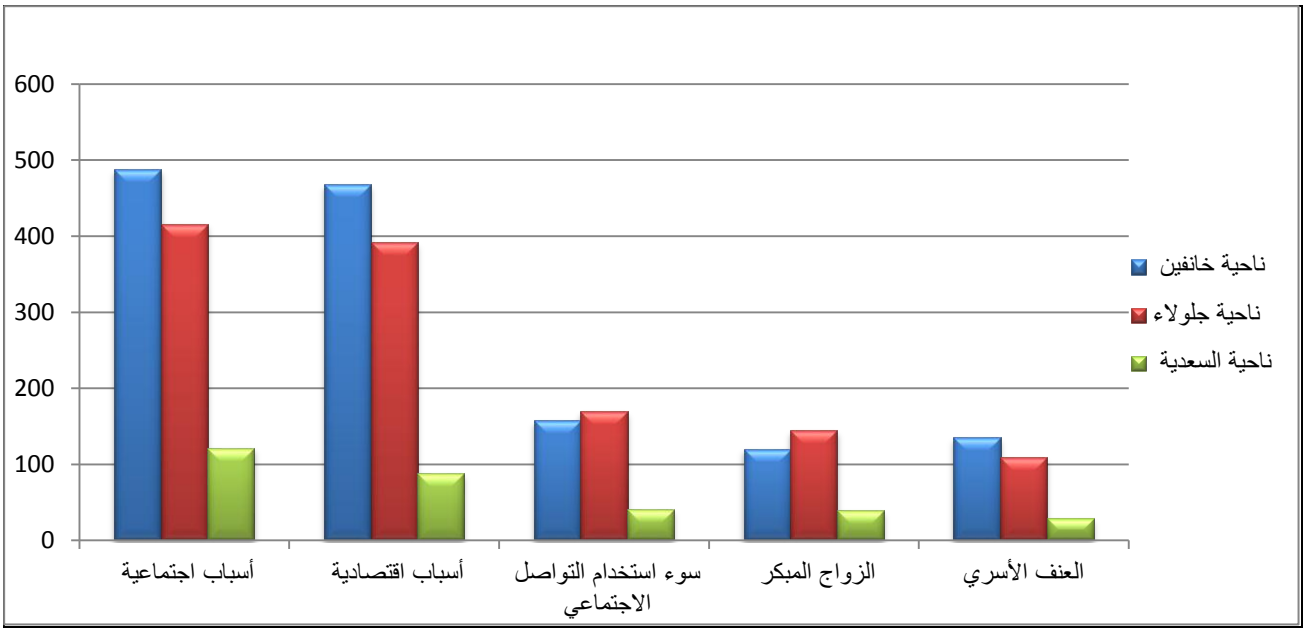

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الجدول رقم (٣).

ثانياً: الاسباب الاقتصادية

تعد الاسباب الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في استقرار الحياة الزوجية ، فكلما كان الوضع الاقتصادي للأسرة جيد كانت الأسرة اكثر استقراراً أما في حال كان الوضع الاقتصادي للأسرة غير مستقر زادت حالات المشاكل داخل الاسرة وبالتالي تؤدي الى الطلاق [٨]. وهكذا العوز المادي او قلة دخل الأسرة تعتبر من اهم الاسباب للطلاق لان الشخص المتزوج يختلف عن غيره لكونه مسؤول عن عائلة وبيت وهذا البيت له متطلبات من مأكل وملبس ومصاريف علاج وغيرها من الامور التي تحتاج الى الانفاق ومن المفترض ان يكون للزوج مردود مالي يومي او شهري لكي يدير امور بيئته ففي حال انعدام وجود هذا المردود المالي او قلته يؤدي الى التقصير في تلبية متطلبات البيت فتحدث الكثير من المشاكل والخلافات الزوجية لكون الزوج عاجز عن توفير احتياجات بيته فتتأزم الحالة النفسية للزوجين وتبدأ المشاكل فيما بينهم [٩]. وبالإضافة الى مجموعة من الاسباب تتمثل بالبطالة او فقدان احد الازواج لعمله مما يزيد الضغوط والخلافات فضلاً تراكم الديون وسوء إدارة الميزانية والإنفاق دون تخطيط مما يؤدي الى مشكلات مالية متكررة وكذلك الاختلاف في أسلوب الإنفاق والادخار قد يكو احد الزوجين مسرفاً والأخر مقتصداً ، ويمكن اعتبار التدخلات المالية من الأهل او الاعتماد المستمر عليهم سبباً في كثير من الخلافات ، ومن خلال ملاحظة الجدول السابق رقم (٣) والشكل رقم (٢) يتبين ان حالات الطلاق للأسباب الاقتصادية جاءت بالمرتبة الثانية على مستوى منطقة الدراسة والوحدات الإدارية ، فعلى مستوى منطقة الدراسة سجلت ٩٤٨ حالة طلاق ، من ضمنها سجلت مركز قضاء خانقين ٤٦٨ حالة وبنسبة (٤٩,٤%)، وتليها ناحية جلولاء بعدد٣٩٢ حالة وبنسبة (٤١,٣%) ، وبعدها ناحية السعدية بعدد٨٨ حالة وبنسبة (٩,٣%) ، وان ارتفاع حالات الطلاق في ناحية المركز مقابل ناحيتي جلولاء والسعدية يرجع الى العدد السكاني الكبير ويترتب عليه نشاطاً اقتصادياً متنوعاً مما يزيد من حجم الضغوط والالتزامات المالية على الأسر فتتسبب في زياد حالات الطلاق.

ثالثاً: سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (التكنولوجيا)

هناك اسباب عديدة تجعل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر سلباً على جودة الحياة الزوجية ومنها، فأن الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي يؤدي الى الإدمان او الاستخدام القهري وهذا يسبب صعوبات نفسية واجتماعية ودراسية او مهنية في حياة الافراد ، وان الأشخاص الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مفرط يعانون من أعراض عديدة من الإدمان التي تؤثر على العلاقة الزوجية مثل إهمال الحياة الشخصية والانشغال

الذهني والهروب من الواقع وكذلك محاولة كيفية إخفاء هذا السلوك الإدماني لديهم ،وكذلك تخلق مواقع التواصل الاجتماعي بيئة قد تثير مشاعر الغيرة بين الشريكين مما يضر بجودة علاقتهما وعلاوة على ذلك تسهل هذه المواقع على المستخدمين إعادة التواصل مع أشخاص تربطهم بهم بعلاقات سابقة مما يهيئ بيئة للغيرة بين الزوجين وبهذا تساعد في الحفاظ على علاقات قديمة للشريكين وتصبح سببا في نهاية العلاقة الزوجية [١٠]. ويمكن ملاحظة عدد حالات الطلاق بسبب سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الجدول السابق رقم (٣) فقد جاءت بالمرتبة الثالثة على مستوى منطقة الدراسة وبلغت (٣٦٦) حالة ،وعلى مستوى الوحدات الإدارية سجلت ناحية جلولاء اعلى عدد (١٦٩)حالة وبنسبة (٤٦,٢)% وربما يرجع سبب ذلك الى زيادة الاستخدام الغير المنظم لوسائل التواصل الاجتماعي وضعف الوعي بكيفية استخدامها واختلاف العوامل الثقافية ، وبعدها جاءت مركز قضاء خانقين بعدد حالات اقل (١٥٧) حالة وبنسبة (٤٢,٩%) ، وهكذا بالنسبة لناحية السعدية سجلت (٤٠) حالة وبنسبة (١٠,٩%) ، الشكل رقم (٢).

رابعاً : الزواج المبكر

يعد الزواج المبكر احد العوامل المؤثرة في ارتفاع احتمالية حدوث الطلاق إ ذ ان الدخول في الحياة الزوجية في سن مبكرة (عمر صغير حتى لو بلغ الشخص السن القانوني للزواج) او سن لم يخصص للزواج قانوناً (قاصر) قد يحدث قبل اكتمال النضج النفسي والاجتماعي والفكري لدى احد الزوجين او كليهما ، وقد يؤدي ذلك الى صعوبة التكيف مع متطلبات الحياة الزوجية ، وضعف القدرة على حل الخلافات واتخاذ القرارات الأسرية فضلاً عن عدم وضوح مفهوم المسؤولية الزوجية وقد ينتج عنه تفاوت في مستوى الطموحات والتوقعات بين الزوجين مما يسبب كثرة النزاعات وعدم الاستقرار الأسري وينتهي الامر بالانفصال او الطلاق ، ومن ملاحظة الجدول السابق رقم (٣) فقد بلغت حالات الطلاق المسجلة بسبب الزواج المبكر في منطقة الدراسة (٣٠٣)حالة ، وجاءت ناحية جلولاء بالمرتبة الاولى بعدد(١٤٤) حالة وبنسبة (٤٧,٥%) ويمكن القول الى ارتفاع انتشار الزواج المبكر فيها مقارنه بالنواحي الأخرى نتيجة بعض العوامل الاجتماعية والعشائرية التي تشجع الزواج في سن صغيرة مما ينعكس على استقرار الحياة الزوجية ، بينما سجلت مركز قضاء خانقين عدداً اقل بلغت (١٢٠) حالة وبنسبة(٣٩,٦%) وربما يرجع ذلك الى الطبيعة الحضرية في الناحية ، وأخيراً سجلت ناحية السعدية (٣٩) حالة وبنسبة (١٢,٩%) ،الشكل رقم (٢).

خامسا: العنف الأسري

يعد العنف الأسري احد اهم العوامل المؤدية الى الطلاق ، وقد يكون هذا العنف جسدياً او نفسياً وغالباً ما يكون متأثراً بالبيئة الأسرية التي نشأ فيها احد الزوجين حيث قد يكتسب بعض السلوكيات والصفات من الأسرة التي تربى فيها وهذا يؤدي الى ظهور مشكلات في العلاقة الزوجية ، وفي كثير من الاحيان لا تكون هناك مشكلات رئيسية بين الزوجين إلا ان السلوكيات الناتجة عن العنف الأسري التي يحملها احد الطرفين قد تتطور مع مرور الوقت وقد يؤذي الطرف الأخر مما يؤذي الى تفاقم الخلافات وحدوث الطلاق [١١]. وقد يشمل اشكالاً عديدة مثل الإيذاء الجسدي أو الإساءة النفسية او ربما في بعض الحالات قد تعاني المرأة المطلقة من إصابات او عاهات مستديمة تؤثر في حياتها المستقبلية كالحرق او فقدان بصر إضافة الى الاثار النفسية الناتجة عن التعرض المستمر للإيذاء والعنف ، ويمكن ملاحظة عدد حالات الطلاق بسبب العنف الأسري من خلال الجدول السابق رقم (٣) حيث جاءت بالمرتبة الأخيرة على مستوى منطقة الدراسة وبلغت (٢٧٣) حالة ، إذ جاءت مركز قضاء خانقين بالمرتبة الاولى وسجلت (١٣٥) حالة وبنسبة (٤٩,٥%) ،وتلتها ناحية جلولاء بعدد(١٠٩) حالة وبنسبة بلغت(٣٩,٩%) ،وبعدها ناحية السعدية بعدد(٢٩) حالة وبنسبة بلغت (١٠,٦%) الشكل رقم (٢). وهناك أسباب أخرى تتمثل بالأسباب الصحية ويمكن اعتبارها اسباب ثانوية وتؤثر في حالات الطلاق ومن ابرزها العقم من احد الزوجين أو صعوبة الأنجاب ومطالبة الزوج بالأطفال وكذلك ولادة اطفال يعانون من امراض او إعاقات تؤثر على حياة الأسرة نتيجة زواج الأقارب ، وقد تؤدي هذه الحالات الى ضغوط نفسية ومادية كبيرة وبالتالي يسبب غياب التفاهم بين الازواج ويزيد الخلافات ويؤدي بالوالدين الى الطلاق .

النتائج:

١- نستنتج ان معدل الطلاق الخام لمنطقة الدراسة بلغ (١٠.٩٤) حالة طلاق لكل الف نسمة و على مستوى الوحدات الإدارية جاءت ناحية جلولاء بأعلى معدل للطلاق الخام بلغ (١٢.٨٤) حالة لكل ألف نسمة ، وجاءت مركز قضاء خانقين في المرتبة الثانية بمعدل بلغ (١٠.٥٣) حالة لكل ألف نسمة ، وهكذا تلتها ناحية السعدية بأدنى معدل بلغ (٧.٧٨) حالة لكل ألف نسمة .

٢- تبين لنا ان مجموع حالات الطلاق في منطقة الدراسة فقد بلغ ٢٩١٥ حالة طلاق وكان هناك تباين واضح في التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في الوحدات الإدارية فقد جاءت مركز قضاء خانقين في المرتبة الأولى بعدد ١٣٦٨ حالة طلاق وبنسبة ٤٦,٩% ، وبعدها ناحية

جلولاء فقد جاءت بعدد ١٢٣٠ حالة وبنسبة ٤٢,٢% ، وبالنسبة لناحية السعدية فقد جاءت بعدد ٣١٧ حالة وبنسبة مئوية ١٠,٩% من اجمالي حالات الطلاق .

٣- بينت الدراسة ان هناك أسباب عديدة تؤثر في حالات الطلاق اكثرها تأثيراً هي الاسباب اجتماعية حيث سجلت(١٠٢٥) حالة الطلاق على مستوى منطقة الدراسة.

٤-جاءت الاسباب الاقتصادية بالمرتبة الثانية على مستوى القضاء بعدد ٩٤٨ حالة طلاق .

٥- احتل سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (التكنولوجيا الحديثة) المرتبة الثالثة على مستوى منطقة الدراسة وسجلت (٣٦٦) حالة طلاق .

٦-بقية الاسباب المتمثلة بالزواج المبكر والعنف الاسري جاءت بالمراتب الأخيرة بعدد (٣٠٣) و(٢٧٣) حالة طلاق على التوالي .

التوصيات:

١-ضرورة الاهتمام بدراسة نتائج التباين المكاني لحالات الطلاق بين نواحي الفضاء لتحديد المناطق الاكثر احتياجاً للتدخل باعتبار ان هناك ارتفاعاً كبيرا في حالات الطلاق سواءً كان بالمعدل الخام أو عدد الحالات .

٢-تعزيز برامج الإرشاد الأسري والتوعية بأهمية الزواج وخصوصاً للأشخاص المقبلين على الزواج في سن مبكرة ، ولاسيما في الجامعات لأنها تعتبر مكاناً للتفاعل والالتقاء بين فئة الشباب من السكان .

٣-تعزيز دور المحاكم المختصة في إلزام الأزواج الذين لديهم اطفال بحضور جلسات الإرشاد والإصلاح الأسري قبل إكمال إجراءات الطلاق بما يحقق المصلحة الافضل للأطفال ويقلل فرص الطلاق .

٤- العمل على توفير قروض ميسرة يمكن ان يساعد الشباب المقبلين على الزواج لتأمين مسكن مستقل لهم وبالتالي يسهم في التقليل من العديد من المشاكل الاجتماعية التي تؤدي بالزوجين الى الانفصال .

٥- تشجيع الفتيات (صغيرات السن) من قبل الاباء والامهات على مواصلة التعليم والحصول على الشهادات بدلاً من الزواج المبكر وربما خوض تجربة الطلاق .

٦- ضرورة الاطلاع على نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث التي تخص هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية متفاقمة وخصوصاً في السنوات الاخيرة .

الهوامش :

١-سليم غالب صباح العنبر ، توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية GISلتحليل ظاهرة الطلاق في قضاء الزبير لعام ٢٠٢٢،مجلة الدراسات المستدامة ،جامعة البصرة ، المجلد (٥). العدد(٤) ، ص١١٤٦، ٢٠٢٣.

٢-وائل قتيبة شاكر ، الاء فرحان هيال ،سها جعفر عبد الصاحب، تقرير عن حالات الطلاق في العراق للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٢، وزارة التخطيط ،دائرة التنمية البشرية ، ٢٠٢٤،

٣-حبدر رائد طالب ، دراسة احصائية لأهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الطلاق في محافظة ذي قار ،مؤتمر احصائي العرب بغداد – العراق ، ٢٠١٩.

٤- عمر عادل عبد الوهاب ،تحديد اهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة الطلاق في محافظة ديالى باستخدام أسلوب التحليل التعاملي ، مجلة اقتصاديات الاعمال للعلوم التطبيقية ، جامعة الفلوجة ، (العدد خاص –ج١) ، ٢٠٢١، ص٥٢.

٥-بشائر علي كاظم خضير ، تحليل مكاني لظاهرة الطلاق وأثارها في قضاء الحلة ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ،٢٠٢٣، ص٧٣.

٦-زينب محمد صالح ،سيسيولوجيا الطلاق في المجتمع العراقي قراءة اجتماعية لأنواع واسباب واثار الطلاق وسبل المعالجة ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد٥٨،ج١ ،٢٠٢٥،ص٣٨٨.

٧-نجاح صالح هادي ، التحليل المكاني لحالات الطلاق في قضاء بعقوبة لعام ٢٠٢٣، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، كلية الادريسي الجامعة ، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص٨٦٤.

٨-قسمة نجم عبدالله منهل ،ظاهرة الطلاق في قضاء المقدادية الاسباب والنتائج لعام ٢٠٢٠،مجلة جامعة ديالى ، المجلد ٢، العدد ٩٠، ٢٠٢١،ص٤٧٩.

٩-بشائر علي كاظم خضير ،تحليل مكاني لظاهرة الطلاق واثارها في قضاء الحلة . مصدر سابق ، ص ٨٨.

١٠-Daniel Halpern, and games E. Katz," Social Network Sites ,Marriage Well-Being and Divorce :Survey and State –Level Evidence from the United States, "Computers in Human Behavior, 36 , 2014 :95-96.

Sebastian Valenzuela

١١- بيَشرو صمد توفيق ،شوان سعدي محمد، التباين المكاني لظاهرة الزواج والطلاق في قضاء دوكان للمدة (٢٠١٣-٢٠٢٣) ، مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٨ ، العدد٢ ،٢٠٢٥، ص٤٧٤.

الجهات الرسمية :

١- وزارة التخطيط ، الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية واقليم كردستان ومحافظة ديالى ،لسنة ٢٠١٧ باستخدام برنامج (Arc Gis10.8) .

٢- وزارة التخطيط ، مديرية بلدية خانقين ، قسم المساحة ، خريطة قضاء خانقين ٢٠٢٣ باستخدام برنامج (Arc Gis10.8).

٣- مجلس القضاء الاعلى ، المحاكم الشخصية في (خانقين وجلولاء والسعدية) ، شعبة الاحصاء، سجلات الحاسبة والدعاوى ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٥.

٤-وزارة التخطيط ، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، محافظة ديالى/ دائرة احصاء خانقين ، تقديرات السكان لعام ٢٠٢٥.

المصادر:

١-بشائر علي كاظم خضير ، تحليل مكاني لظاهرة الطلاق وأثارها في قضاء الحلة ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ،٢٠٢٣، ص٧٣.

٢-بشائر علي كاظم خضير ،تحليل مكاني لظاهرة الطلاق واثارها في قضاء الحلة . مصدر سابق ، ص ٨٨.

٣- بيَشرو صمد توفيق ،شوان سعدي محمد، التباين المكاني لظاهرة الزواج والطلاق في قضاء دوكان للمدة (٢٠١٣-٢٠٢٣) ، مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٨ ، العدد٢ ،٢٠٢٥، ص٤٧٤.

٤-حبدر رائد طالب ، دراسة احصائية لأهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الطلاق في محافظة ذي قار ،مؤتمر احصائي العرب بغداد – العراق ، ٢٠١٩.

٥-زينب محمد صالح ،سيسيولوجيا الطلاق في المجتمع العراقي قراءة اجتماعية لأنواع واسباب واثار الطلاق وسبل المعالجة ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد٥٨،ج١ ،٢٠٢٥،ص٣٨٨.

٦-سليم غالب صباح العنبر ، توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS لتحليل ظاهرة الطلاق في قضاء الزبير لعام ٢٠٢٢،مجلة الدراسات المستدامة ،جامعة البصرة ، المجلد (٥). العدد(٤) ، ص١١٤٦، ٢٠٢٣.

٧-عمر عادل عبد الوهاب ،تحديد اهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة الطلاق في محافظة ديالى باستخدام أسلوب التحليل التعاملي ، مجلة اقتصاديات الاعمال للعلوم التطبيقية ، جامعة الفلوجة ، (العدد خاص –ج١) ، ٢٠٢١، ص٥٢.

٨-قسمة نجم عبدالله منهل ،ظاهرة الطلاق في قضاء المقدادية الاسباب والنتائج لعام ٢٠٢٠،مجلة جامعة ديالى ، المجلد ٢، العدد ٩٠، ٢٠٢١،ص٤٧٩.

٩- مجلس القضاء الاعلى ، المحاكم الشخصية في (خانقين وجلولاء والسعدية) ، شعبة الاحصاء، سجلات الحاسبة والدعاوى ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٥.

١٠-نجاح صالح هادي ، التحليل المكاني لحالات الطلاق في قضاء بعقوبة لعام ٢٠٢٣، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، كلية الادريسي الجامعة ، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص٨٦٤.

١١-وائل قتيبة شاكر ، الاء فرحان هيال ،سها جعفر عبد الصاحب، تقرير عن حالات الطلاق في العراق للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٢، وزارة التخطيط ،دائرة التنمية البشرية ، ٢٠٢٤.

١٢- Sebastian Valenzuela ,Daniel Halpern, and games E. Katz," Social Network Sites ,Marriage Well-Being and Divorce :Survey and State –Level Evidence from the United States, "Computers in Human Behavior, 36 , 2014 :95-96 .

١٣- وزارة التخطيط ، الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية واقليم كردستان ومحافظة ديالى ،لسنة ٢٠١٧ باستخدام برنامج (Arc Gis10.8) .

١٤- وزارة التخطيط ، مديرية بلدية خانقين ، قسم المساحة ، خريطة قضاء خانقين ٢٠٢٣ باستخدام برنامج (Arc Gis10.8).

١٥–وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، محافظة ديالى/ دائرة احصاء خانقين، تقديرات السكان لعام ٢٠٢٥.

Sources:

1-Bashair Ali Kadhim Khudair, A Spatial Analysis of the Divorce Phenomenon and its Effects in Al-Hillah District, Master's Thesis, University of Babylon, 2023, p. 73.

2-Bashair Ali Kadhim Khudair, A Spatial Analysis of the Divorce Phenomenon and its Effects in Al-Hillah District, previous source, p. 88.

3-Peshraw Samad Tawfiq, Shwan Saadi Muhammad, Spatial Variation of the Marriage and Divorce Phenomenon in Dokan District for the Period (2013-2023), Koya University Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 8, Issue 2, 2025, p. 474.

4- Habdar Raed Talib, A Statistical Study of the Most Important Factors Affecting the Phenomenon of Divorce in Dhi Qar Governorate, Arab Statistical Conference, Baghdad, Iraq, 2019.

5-Zainab Muhammad Saleh, The Sociology of Divorce in Iraqi Society: A Sociological Reading of the Types, Causes, Effects, and Solutions of Divorce, Journal of the College of Education, University of Wasit, Issue 58, Part 1, 2025, p. 388.

6-Salim Ghalib Sabah Al-Anbar, Employing Geographic Information Systems (GIS) Technology to Analyze the Phenomenon of Divorce in Al-Zubair District in 2022, Journal of Sustainable Studies, University of Basra, Volume (5), Issue (4), p. 1146, 2023.

7-Omar Adel Abdul Wahab, Identifying the Most Important Social and Economic Factors Affecting the Phenomenon of Divorce in Diyala Governorate Using Transactional Analysis, Journal of Business Economics for Applied Sciences, University of Fallujah, (Special Issue - Part 1), 2021, p. 52.

8- Qisma Najm Abdullah Manhal, "The Phenomenon of Divorce in Al-Muqdadiyah District: Causes and Consequences for 2020," Journal of Diyala University, Volume 2, Issue 90, 2021, p. 479.

9- Supreme Judicial Council, Personal Status Courts in (Khanaqin, Jalawla, and Al-Saadiyah), Statistics Division, Computer and Case Records, Unpublished Data for 2025.

10- Najah Saleh Hadi, "Spatial Analysis of Divorce Cases in Baquba District for 2023," Al-Madarat Al-Ilmiyah Journal for Humanities and Social Sciences, Al-Idrisi University College, Volume 3, Issue 2, 2025, p. 864.

11- Wael Qutaiba Shaker, Alaa Farhan Hayal, Suha Jaafar Abdul Sahib, "Report on Divorce Cases in Iraq for the Years 2019-2022," Ministry of Planning, Department of Human Development, 2024.

12- Sebastian Valenzuela, Daniel Halpern, and E. Katz, "Social Network Sites, Marriage Well-Being and Divorce: Survey and State-Level Evidence from the United States," Computers in Human Behavior, 36, 2014: 95-96.
13- Ministry of Planning, General Survey Authority, Administrative Map of Iraq, Kurdistan Region, and Diyala Governorate, 2017, using ArcGIS 10.8.
14- Ministry of Planning, Khanaqin Municipality Directorate, Survey Department, Khanaqin District Map 2023, using ArcGIS 10.8.
15- Ministry of Planning, Statistics and Geographic Information Systems Authority, Diyala Governorate/Khanaqin Statistics Department, Population Estimates for 2025.